

الفصل الرابع  
الاختلاف في السند والمتن معاً

obeykandi.com

## الفصل الرابع الاختلاف في السند والمتن معاً

رأينا في الفصلين السابقين أنواع العلل المتعددة التي تقع في السند أو المتن، وسنرى في هذا الفصل أن الحديث الواحد قد يجتمع فيه علتان: علة في السند، وأخرى في المتن، ونظراً لندرة هذا النوع أفردت له هذا الفصل.

المثال الأول: روى من طريق سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن حجر بن عنبس عن وائل بن حجر قال: سمعت النبي ﷺ قرأ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] فقال: «آمين». ومد بها صوته. ثم قال: خالفه شعبة في إسناده ومثته<sup>(١)</sup>. اهـ.

ثم رواه من طريق شعبة عن سلمة عن حجر أبي العنبس عن علقمة عن وائل بن حجر قال: صليت مع رسول الله ﷺ، فسمعته حين قال: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ قال: «آمين». وأخفى بها صوته، ووضع يده اليمنى على اليسرى وسلم عن يمينه وعن شماله. ثم قال: كذا قال شعبة: وأخفى بها صوته. ويقال إنه وهم فيه، لأن سفيان الثوري، ومحمد بن سلمة بن كهيل وغيرهما، رووه عن سلمة فقالوا: ورفع صوته بآمين. وهو الصواب<sup>(٢)</sup>. اهـ.

قلت: هذه علة المتن، وأما علة الإسناد فهي زيادة علقمة بين حجر ووائل، وقد تابع سفيان أيضاً: علي بن صالح الهمداني<sup>(٣)</sup>، والعلاء بن صالح الأسدي<sup>(٤)</sup>. وإذا اختلف سفيان وشعبة قدام سفيان، فما بالك وقد تابعه جماعة.

(١) سنن الدارقطني (١/٣٣٣، ٣٣٤ حديث ١: ٣) وأخرجه أبو داود (٩٣٢) كتاب الصلاة، باب التأمين وراء الإمام. والترمذي (٢٤٩) كتاب الصلاة، باب ما جاء في التأمين.

(٢) سنن الدارقطني (١/٣٣٤ حديث ٤) وأخرجه أحمد في المسند (٤/٣١٦).

(٣) أخرجه أبو داود (٩٣٣) الكتاب والباب السابقان.

(٤) أخرجه الترمذي (٢٥٠) الكتاب والباب السابقان.

قال عباس الدوري: سمعت يحيى يقول: ليس أحد يخالف سفيان الثوري إلا كان القول قول سفيان. قلت: وشعبة أيضًا إن خالفه. قال: نعم<sup>(١)</sup>.

وقال يحيى بن سعيد القطان: ما أحد يعدل عندى شعبة، وإذا خالفه سفيان أخذت بقول سفيان. وقال شعبة: سفيان أحفظ منى، وما حدثنى سفيان عن أحد بشيء فسألته إلا وجدته كما حدثني<sup>(٢)</sup>.

وقال البيهقي: وقد أجمع الحفاظ على أن شعبة أخطأ في ذلك<sup>(٣)</sup>.

وقال الترمذي: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: حديث سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل في هذا الباب أصح من حديث شعبة، وشعبة أخطأ في هذا الحديث في مواضع: قال: عن سلمة بن كهيل عن حجر أبي العنبر. وإنما هو حجر بن عنبس وكنيته أبو السكن. وزاد فيه: عن علقمة. وإنما هو حجر بن عنبس عن وائل بن حجر، ليس فيه علقمة. وقال: وخفض بها صوته. والصحيح أنه جهر بها.

وسألت أبا زرعة فقال: حديث سفيان أصح من حديث شعبة<sup>(٤)</sup>. اهـ.

وقد رواه أبو الوليد الطيالسي<sup>(٥)</sup> عن شعبة نحو رواية الثوري، «فيحتمل أن يكون تنبه لغلظه فعاد إلى الصواب»<sup>(٦)</sup>.

واحتج الحنفية والمالكية بلفظ رواية شعبة على أن التأمين يكون سرًّا في جميع

(١) تاريخ ابن معين رواية الدوري (٣/٣٦٤).

(٢) سنن الترمذي (٣١٥٦) كتاب فضائل القرآن، باب ما جاء في تعليم القرآن.

(٣) معرفة السنن والآثار (٢/٣٩١).

(٤) علل الترمذي الكبير (ص ٦٨، ٦٩).

(٥) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٢/٥٨) وقال في معرفة السنن والآثار (٢/٣٩٢): وقد روينا

بإسناد صحيح عن أبي الوليد الطيالسي عن شعبة كما رواه الثوري.

(٦) إعلام الموقعين (٢/٢٨٦).

الصلوات<sup>(١)</sup>، واحتج الشافعية والحنابلة بلفظ رواية سفيان ومَنْ تابعه، على أن التأمين يكون جهراً فيما يجهر فيه بالقراءة، وسراً فيما يسر فيه<sup>(٢)</sup>.

المثال الثاني: روى من طريق محمد بن إسحاق وسعيد بن سلمة بن أبي الحسام -واللفظ له- عن صالح بن كيسان عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «الأيام أحق بنفسها من وليها، واليتيمة تستأذن في نفسها وإذنها سكوت».

ثم قال: خالفها معمر في إسناده فأسقط منه رجلاً، وخالفها أيضاً في متنها بلفظ آخر وهم فيه، لأن كل مَنْ رواه عن عبد الله بن الفضل، وكل مَنْ رواه عن نافع بن جبير مع عبد الله بن الفضل خالفوا معمرًا، واتفقهم على خلافه دليل على وهمه والله أعلم<sup>(٣)</sup>. ١٠هـ.

ثم رواه من طريق عبد الرزاق وابن المبارك عن معمر بن صالح بن كيسان عن نافع بن جبير عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس للولي مع الثيب أمر، واليتيمة تستأمر وصمتها إقرارها».

ثم قال: كذا رواه معمر بن صالح، والذي قبله أصح في الإسناد والمتن، لأن صالحًا لم يسمعه من نافع بن جبير، وإنما سمعه من عبد الله بن الفضل عنه، اتفق على ذلك ابن إسحاق وسعيد بن سلمة عن صالح.

سمعت أبا بكر النيسابوري يقول: الذي عندي أن معمرًا أخطأ فيه<sup>(٤)</sup>. ١٠هـ.

(١) التجريد (٥٠٧/٢) وفتح القدير (٢٩٥/١) والمنتقى (١٦٣/١) ومنح الجليل (٢٥٩/١) والفواكه الدواني (١٧٧/١).

(٢) المجموع (٣٣٤/٣) والمغنى (١٦٢/٢).

(٣) سنن الدارقطني (٣/٢٣٨، ٢٣٩) حديث ٦٤، ٦٥) وأخرجه النسائي (٣٢٦٢) كتاب النكاح، باب استئذان البكر في نفسها. وأحمد في مسنده (١/٢٦١) كلاهما من طريق ابن إسحاق.

(٤) سنن الدارقطني (٣/٢٣٩) حديث ٦٦، ٦٧) وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٦/١٤٥) ومن طريقه أبو داود (٢١٠٠) كتاب النكاح، باب في الثيب. والنسائي (٣٢٦٣) الكتاب والباب السابقان.

قلت: رواه ابن إسحاق وسعيد بن سلمة عن صالح بن كيسان عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير عن ابن عباس. ورواه مالك<sup>(١)</sup>، وزيايد بن سعد<sup>(٢)</sup>، عن عبد الله بن الفضل. ورواه عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب<sup>(٣)</sup> عن نافع بن جبير. فاتفقوا جميعاً على خلاف ما رواه معمر.

فوهم معمر في سنده فأسقط منه عبد الله بن الفضل، ووهم في متنه فقال: ليس للولي مع الثيب أمر. وقال غيره: الأيم أحق بنفسها من وليها.

واحتج الحنفية بلفظ رواية معمر على إسقاط اعتبار الولي في عقد النكاح<sup>(٤)</sup> وجواز مباشرة المرأة عقد نكاحها ونكاح غيرها مطلقاً. واستدلوا كذلك باللفظ الآخر: الأيم أحق بنفسها من وليها. ولكن نازعهم في دلالة الجمهور القائلون باشتراط الولي في عقد النكاح.

فاختلفوا أولاً في معنى الأيم: فقال الجمهور المراد الثيب. واستدلوا بأنه جاء مفسراً في روايات أخرى بالثيب، وهذه النكته نجد الدارقطني يرويه من طريق جماعة عن مالك بهذا الإسناد وكلهم قال: «الثيب»<sup>(٥)</sup>. وقال الكوفيون وزفر: الأيم هنا كل امرأة لا زوج لها بكرًا كانت أو ثيبًا كما هو مقتضاه في اللغة.

ثم اختلفوا في قوله: «أحق بنفسها من وليها» هل هي أحق بالإذن فقط، أو بالإذن والعقد

(١) سنن الدارقطني (٣/٢٣٩، ٢٤٠) حديث ٦٨، ٦٩، ٧١: ٧٣) وأخرجه مالك في الموطأ (١٠٩٤) كتاب النكاح، باب استئذان البكر والأيم في أنفسها. ومسلم (٣٥٤١) كتاب النكاح، باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت.

(٢) سنن الدارقطني (٣/٢٤٠) حديث ٧٠) وأخرجه مسلم (٣٥٤٢، ٣٥٤٣) الكتاب والباب السابقان.

(٣) سنن الدارقطني (٣/٢٤٢) حديث ٧٨) وأخرجه أحمد في مسنده (٣٥٥/١) والدارمي في سننه (١٨٦/٢)

(٤) أحكام القرآن للجصاص (١/٥٤٦).

(٥) سنن الدارقطني (٣/٢٤٠) حديث ٧١).

على نفسها، فعند الجمهور بالإذن فقط، وعند الحنفية بهما جميعاً<sup>(١)</sup>.

المثال الثالث: روى من طريق أبي الأحوص عن سماك عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي بردة قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «اشربوا في المزفت ولا تسكروا».

ثم قال: وهم فيه أبو الأحوص في إسناده ومتمنه، وقال غيره: عن سماك عن القاسم عن ابن بريدة عن أبيه: «ولا تشربوا مسكراً»<sup>(٢)</sup>.

ثم رواه من طريق محمد بن سليمان لوين عن محمد بن جابر عن سماك عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابن بريدة عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «نهيتكم عن الظروف فاشربوا فيما شئتم ولا تسكروا».

ثم قال: رواه غيره عن محمد بن جابر فقال: «ولا تشربوا مسكراً». قال ذلك يحيى ابن يحيى النيسابوري وهو إمام عن محمد بن جابر<sup>(٣)</sup>.

ثم رواه من طريق يحيى بن يحيى النيسابوري عن محمد بن جابر عن سماك عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابن بريدة عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «كنا نهيناكم عن الشرب في الأوعية فاشربوا في أى سقاء شئتم ولا تشربوا مسكراً».

(١) شرح النووي على مسلم (٢٠٣/٩) وإكمال المعلم للقاضي عياض (٥٦٣/٤). وقد ذكرت اختلاف الفقهاء في مسألة اشتراط الولى في عقد النكاح مع ذكر الأدلة وتوجيهها وذكر الاعتراضات عليها والإجابة عنها: في بحثي للماجستير «منهج الحنفية في نقد السنة» (ص ٤٥٨ : ٤٧٤).

(٢) سنن الدارقطني (٢٥٩/٤) حديث (٦٦) وأخرجه النسائي (٥٦٧٧) كتاب الأشربة، باب ذكر الأخبار التي اعتل بها من أباح شراب المسكر. قال أبو عبد الرحمن: وهذا حديث منكر، غلط فيه أبو الأحوص سلام بن سليم، لا نعلم أحداً تابعه عليه من أصحاب سماك بن حرب، وسماك ليس بالقوى وكان يقبل التلقين. قال أحمد بن حنبل: كان أبو الأحوص يخطئ في هذا الحديث.

(٣) سنن الدارقطني (٢٥٩/٤) حديث (٦٧).

ثم قال: وهذا هو الصواب والله أعلم<sup>(١)</sup>. اهـ.

قلت: روى هذا الحديث عن ابن بريدة عن أبيه: محارب بن دثار وعطاء الخرساني بلفظ: «ولا تشربوا مسكراً»<sup>(٢)</sup>. والمغيرة بن سبيع بلفظ: «واجتنبوا كل مسكر»<sup>(٣)</sup>. وعلقمة بن مرثد بلفظ: «وكل مسكر حرام»<sup>(٤)</sup>. والزيير بن عدى بلفظ: «واتقوا كل مسكر»<sup>(٥)</sup>. ولم يقل أحد منهم ما قاله أبو الأحوص.

قال أبو زرعة: فوهم أبو الأحوص فقال: عن سماك عن القاسم عن أبيه عن أبي بردة. قلب من الإسناد موضعاً، وصحف في موضع. أما القلب فقولته: عن أبي بردة. أراد: عن ابن بريدة. ثم احتج أن يقول: ابن بريدة عن أبيه. فقلب الإسناد بأسره وأفحش في الخطأ. وأفحش من ذلك وأشنع تصحيفه في متنه: «اشربوا في الظروف ولا تسكروا»<sup>(٦)</sup>.

واحتج الحنفية بقوله: «ولا تسكروا» على جواز شرب مطبوخ نبيذ التمر والزبيب وإن اشتد ما لم يسكر<sup>(٧)</sup>. وقال جمهور العلماء: ما أسكر كثيره فقليله حرام<sup>(٨)</sup>.

(١) سنن الدارقطني (٤/٢٥٩ حديث ٦٨).

(٢) أخرجه مسلم (٢٣٠٥، ٢٣٠٨) كتاب الجنائز، باب استئذان النبي ﷺ ربه عز وجل في زيارة قبر أمه

(٣) أخرجه النسائي (٢٠٣٣) كتاب الجنائز، باب زيارة القبور.

(٤) أخرجه مسلم (٥٣٢٦) كتاب الأشربة، باب النهي عن الانتباز في المزفت والدباء والحتتم والتقير.

(٥) أخرجه النسائي (٤٤٣٠) كتاب الضحايا، باب الإذن في أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث.

(٦) علل ابن أبي حاتم (٢/٢٤٩ رقم ١٥٤٩) وراجع علل الدارقطني (٦/٢٥).

(٧) التجريد (١٢/٦٠٩٣) والمبسوط (٧١/٢٤) وشرح معاني الآثار (٤/٢١١).

(٨) المنتقى (٣/١٤٧) والأم (٦/١٥٦) والمغنى (١٢/٤٩٥).